آراء الكوفيين في الأفعال
وأثرها الدلالي في تفسير القرطبي

إعداد

عيد الشناوي

الملخص:

لقد كان للكوفيين قواعدهم النحوية الخاصة بهم والتي خالفوا بها البصريين، ومع هذا فإن من يبحث عن الكتب التي اهتمت بدراسة النحو الكوفي يجد أنها قد تعد على الأصابع؛ وذلك لأن طلاب العلم قديما وحديثا قد أعرضوا عن تعلم النحو الكوفي بحجة أنه مذهب ضعيف غير جدير بالدراسة؛ فلم يحظى بالاهتمام إلّا في كتب الخلاف النحوي، ورغم هذا فإن بعض هذه الكتب قد تحامل أصحابها على الكوفيين؛ فضعفوا مذهبهم؛ وربما جاء هذا توهما منهم أو تعصبا للبصريين؛ لأن أصحاب هذه الكتب كانوا تابعين للمذهب البصري؛ فحكموا على الكوفيين من خلال قواعد خصومهم البصريين؛ وهذا لا يجوز، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لاستخراج آراء الكوفيين في الأفعال وتوضيح أثرها الدلالي على تفسير القرآن عند القرطبي، وقد أثبت البحث وجود آراء منسوبة للكوفيين مع أنها لم تصدر منهم.

الكلمات المفتاحية: آراء الكوفيين، الأفعال، المعنى التفسيري، الخلاف النحوي، الأثر الدلالي.

Abstract

The Kufic had their own grammatical rules, which they violated the Basri, however, those who search for books that focused on the study of Kufic grammar will find that they may be counted on the fingers; This is because students of knowledge, in the past and present, have refused to learn the Kufic grammar, on the grounds that it is a weak school that is not worthy of study. He did not receive attention except in the books of grammatical disagreement, and despite this, some of these books may prejudice their owners against the Kufic; They weakened their doctrine; Perhaps this came from them delusion or intolerance of the opticians; Because the authors of these books were followers of the Basri school of thought. They judged the Kufics by the rules of their Basri opponents; This is not permissible, and hence the idea of this research came to extract the opinions of the Kufics in the actions and to clarify their semantic impact on the interpretation of the Qur'an according to Al-Qurtubi.

(1) المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين... أما بعد.

إنّ مذهب النحاة الكوفيين مذهب جدير بالدراسة والبحث؛ لما اشتملت عليه بعض آرائهم من أغراض بلاغية ذات تأثير على المعنى والدلالة؛ ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث بتناول آراء النحاة الكوفيين في الأفعال وتوضيح أثرها الدلالي عند المفسرين.

أهداف البحث وأهميته:

يهدف البحث إلى الوصول لأثر آراء الكوفيين على التأويل الدلالي في كتب تفسير القرآن من خلال التطبيق على تفسير القرطبي؛ ونظرًا لأنّ كل شيء يستمد شرفه من شرف ما يُنسب إليه فقد استمد البحث أهميته من شرف ما يدرسه وهو القرآن الكريم وتفسيره.

منهج البحث:

إنّ المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي المقارن؛ وجاء ذلك من خلال استقراء تفسير القرطبي لاستخراج المواضع التي ذكر القرطبي فيها آراء للكوفيين في الأفعال ثم جعل هذه المواضع في مسائل وضم المسائل المتشابهة في مبحث واحد، ثم تحليل الخلاف في المسألة للمقارنة بين إعراب الكوفيين وغيرهم مع توضيح أثر كل إعراب منها على المعنى التفسيري.

عناصر البحث:

ينقسم البحث إلى (مقدمة، أربعة مباحث)؛ فيتناول المبحث الأول: أحكام الفعل مع معموليه؛ فيشتمل على مسألة واحدة؛ هي: (حذف جواب القسم أو تأخيره)، ويتناول المبحث الثاني: الجزم وأحكامه؛ فيشتمل على ثلاث مسائل: (حكم فعل الشرط المضارع وجوابه المضارع، حذف جواب الشرط أو تأخيره، الخلاف في الجواب إذا توال فعلي الشرط)، ويتناول المبحث الثالث: الأفعال الناسخة ؛ فيشتمل على مسألتين: (وقوع (كان) بمعنى المضارع، ما يقاس على الأفعال الناسخة)، ويتناول المبحث الرابع: التنازع وأحكامه؛ فيشتمل على مسألة واحدة: (حكم تنازع فعلين في العمل).

المبحث الأول: أحكام الفعل مع معموليه:

عرض القرطبي لرأي الكوفيين في حكم واحد من أحكام الفعل مع معموليه وهو الحذف؛ ورغم هذا لم يتوقف مع هذا الحكم سوى في موضع واحد [القرطبي،1964م،99/1] اشتملت عليه المسألة التالية:

أ)حذف الفعل:

يرى جمهور النحاة أنّ الجار والمجرور لابد له من متعلق يتعلق به؛ ومن هنا اختلفوا في متعلق الجار والمجرور ومحله في البسملة؛ وقد عرض القرطبي لهذا الخلاف عند تفسير أول سورة الفاتحة كالتالي:

1. مذهب جمهور البصريين ومن تابعهم: يرون أنّ مُتَعَلَّقَ الجار والمجرور هو المبتدأ المحذوف، وشبه الجملة في محل رفع الخبر؛ والتقدير: (ابتدائي بسم الله)، فالاسم يفيد الثبوت؛ بمعنى أنّ الابتداء باسم الله حتم دائم في كل قول وعمل، ولهذا فالباء عندهم للاستعانة؛ فلا يعدّونها آية من الفاتحة لأنّها داخلة في كل قول أو فعل يقوم به المسلم. [النحاس،1421هـ ، 14/1، عضيمة، 1972م، 2/ 6].

2. مذهب أبي عبيدة ومن تابعه: جعل متعلق الجار والمجرور هو المبتدأ المحذوف، وشبه الجملة في محل نصب مفعول للمصدر العامل؛ فيكون التقدير:(ابتدائي بسم الله)؛ وقد رده مكي والأصبهاني؛ حتى لا يدخل الجار والمجرور في صلة المبتدأ فيصبح بغير خبر؛ فقدّرا له متعلقا محذوفا؛ فيكون التقدير (ابتدائي كائن بسم الله)؛ ورده النحاة؛ لأنّ حَذْفُ العامل وإبقاء معمولِه ممتنع عند النحاة. [أبو عبيدة، 1381هـ، 1/ 20، القيسي، 1405هـ،1/ 66].

3. مذهب جمهور الكوفيين ومن تابعهم: يرى أهل الكوفة أنّ متعلق الجار والمجرور هو فِعْلٌ مُقدّر، فقدّروا فعل أمر يتماشى مع الحدث الذي سيقع؛ مثل: (قل، ابدأ، اتلو)، وقدّروا العامل في بداية الجملة قياسًا على قوله تعالى: {اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ} [العلق: آية 1]، فيدلّ فعل الأمر على الوجوب والحث؛ وأيدّهم في هذا الزجاج؛ إلّا أنه قدّر العامل (تلوت، بدأت)؛ فالفعل الماضي يدلّ على التحقق، وتقديم الفعل يدلّ على الاهتمام بالفعل والشروع فيه؛ ومن ثم كانت الباء عندهم للإلصاق؛ أي يجب على من يتلو الفاتحة أن يبدأ بالبسملة؛ لأنّها آية منها [الفراء، 14/2، الزجاجي، 1984م، ص 47].

4. مذهب الزمخشري: أن الجار والمجرور متعلق بفعل أمر محذوف متأخر عنه؛

قياسا على قوله تعالى: {بِسْمِ اللَّهِ مَجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا} [هود: 41]؛ فيكون المعنى: (بسم الله اتلو أو اقرأ أو ابدأ)؛ فالجملة الانشائية تدل على الطلب والحث؛ ثم جاء تقديمُ الجار والمجرور؛ ليفيد الاختصاص والقصر؛ ليدلّ هذا على أنّ المُتعلِّق أهم من الفعل؛ لأنه في سياق الرد على الكفرة الذين يبتدئون باسم آلهتهم؛ ومن ثم فالباء عنده للمصاحبة؛ أي متبركاً باسم الله تعالى اقرأ، وهو ما فُهم على أنّ البسملة آية من كل سورة [الزمخشري، 1998م، 1/ 2، الرازي، 1420 هـ، 1/ 68].

لقد عرض القرطبي للآراء الأربعة دون ترجيح بينها؛ فربما أنّه يرى جوازها كلها، ويرى الباحث أنّ القرطبي محق في ذلك فكل رأي منها يفيد معنى ودلالة تختلف عن دلالة الآخر وفي هذا تنوع؛ حيث احتمل اللفظ أكثر من دلالة في توجيهه الإعرابي؛ وهذا من بلاغة القرآن وفصاحته.

المبحث الثاني: الجزم وأحكامه:

لقد عرض القرطبي لآراء الكوفيين في جزم الفعل المضارع من خلال توقفه عند القسم والشرط في أربعة مواضع مختلفة [القرطبي، 1964 م، 4/ 184، 19/ 194، 195، 270/19، 286/19] يعرضها الباحث في أربع مسائل؛ كالتالي:

حذف جواب القسم أو تأخيره:

يحذف جواب القسم وجوبا إذا تقدم عليه ما يغني عنه؛ نحو: زيد قائم والله، أو إذا اكتنفه ما يغني عنه؛ بأن يقع بين ركني جملة اسمية أو بين شرط وجوابه؛ نحو: زيد والله حضر، إن حضر زيد والله أكرمته، ويجوز حذفه في غير ذلك؛ كأن يكون جوابا لاستفهام، أو وقع بعده ما يدل عليه، ويمتنع الحذف إذا كان الجواب منفيا [الأندلسي، 1998م، 3/ 1530].

ومن هنا حدث خلاف بين معربي القرآن في تحديد جواب القسم الذي في بداية سور (ص، ق، النازعات، البروج، الشمس)؛ فمنهم من يضمر الجواب، ومنهم من يقول بذكره متأخرا ولهم في هذا اختيارات مختلفة.

وقد تعرض القرطبي لهذا الخلاف عند تفسير سورة النازعات؛ حيث يرى جمهور البصريين والكوفيين أنّ جَوَابُ الْقَسَمِ مُضْمَرٌ، وتقدير الكلام: (وَالنَّازِعَاتِ وَكَذَا وَكَذَا لَتَقومنّ القيامة ولَتُبْعَثُنَّ وَلَتُحَاسَبُنَّ)؛ فأضْمر الجواب لِمَعْرِفَةِ السَّامِعِينَ بالمعنى [الزجاج، 1988 م،

5/ 278]، في حين أن الأخفش يرى أنّ الجواب: (يوم ترجف الراجفة تتبعها الرادفة) وقد حذفت اللام الداخلة على الجواب، وردّ عليه جمهور النحاة بأنّ هذا لا يجوز؛ لطول الفاصل بين المقسم به وجوابه [الأخفش،2/ 565]، ويرى أبو حاتم السجستاني أن الجواب هو قوله: (فإذا هم بالساهرة)؛ والكلام من باب التقديم والتأخير؛ وتقدير الكلام: (فإذا هم بالساهرة والنازعات غرقا)، وردّ عليه أبو بكر الأنباري فقال: "وهذا خطأ؛ لأن الفاء لا يفتتح بها الكلام" [الأنباري، 1390هـ، 2/ 964، الحلبي، 10/ 669]؛ يقصد فاء الجواب، ويرى العكبري أنّ الجواب (إِنَّ فِي ذلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشى)؛ على أن يكون (يوم) منصوب بفعل مضمر تقديره: (اذكر)، وردّ عليه أبو حيان بأنّ هذا لا يجوز؛ لتقدير ما لا يجوز وطول الفاصل بين المقسم به وجوابه [العكبري، 1987م، 2/ 1270، الأندلسي، 1420 هـ، 10/ 396]، ويرى بعض المفسرين أنّ الجواب هو قوله: (هل أتاك حديث موسى)؛ لأن (هل) بمعنى (قد) قياسا على قَوْلِهِ: {هَلْ أَتاكَ حَدِيثُ الْغاشِيَةِ} [الغاشية: 1]، لكنه مردود أيضا لطول الفاصل بين القسم وجوابه. [الألوسي، 15/ 228]

لقد رجح القرطبي رأي جمهور النحاة من البصريين والكوفيين في أن الجواب مضمر تقديره (لتبعثن)، والباحث يتفق معه في أنّ الجواب مضمر، إلّا أنّه يرى أنّ الأولى أنّ يكون تقديره (لينفخنّ) أو (لتقومنّ القيامة)؛ لأنّ تقدير (لتبعثن) يجعل البعث بعد النفخة الأولى.

ب) حكم فعل الشرط المضارع وجوابه المضارع:

جواب الشرط يقع على أربعة أشكال كالتالي:

1. أن يكون مضارعا: وفعل الشرط مضارعا؛ فيجب جزم الشرط وجوابه، وأجاز بعضهم رفع الجزاء على ضعف؛ ويمتنع اقتران الجواب بالفاء.

2. أن يكون مضارعا: وفعل الشرط ماضيا؛ فيجوز جزم الجزاء ورفعه، وكلاهما حسن؛ ويمتنع اقتران الجواب بالفاء.

3. أن يكون ماضيا: فيبنى الجزاء ومحله الجزم سواء كان الشرط مضارعا أو ماضيا؛ ويمتنع اقتران الجواب بالفاء.

4. أن يكون (فعل أمر، أو فعل ماض جامد، أو فعل مضارع مسبوق بـ[السين، سوف، حرف نفي]، أو جملة اسمية) فيجب اقتران الجواب بالفاء، وقد تحذف تلك الفاء قليلا. [السيرافي، 2008م، 1/ 219، الرضي، 1978م، 4/ 105].

وقد توقف القرطبي مع شكل من هذه الأربعة عند تفسير

قوله تعالى: {وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا} [آل عمران: 120]؛ حيث ذكر أن قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو (يَضِرْكم) بتسكين الراء على الجزم في جواب الشرط، في حين قرأ الباقون بضم الراء (يَضُرُّكم) [القرطبي، 1964 م، 4/ 184، ابن خالويه، 1401هـ ، ص 113]؛ فاختلف النحاة في توجيهها كالتالي:

1. رأي سيبويه وينسب أيضا للفراء: أنّ الفعل مرفوع؛ لأنه على نية التقديم؛ فحذف جواب الشرط؛ لدلالة الفعل المتقدم عليه، فجاز تأخيره؛ فيكون التقدير: (لا يضركم إن تصبروا وتتقوا، فلا يضركم كيدهم) فاحتاج إلى التقديم ثم إضمار الجواب؛ لأن مرتبة الشرط مقدمة على الجزاء؛ وفي هذا تبشير للمؤمنين وتقوية لنفوسهم، وإرشادهم إلى التغلب على مكر العدو بالصبر والتقوى [النحاس،1421هـ، 1/ 178].

2. رأي الكسائي والفراء وينسب أيضا للمبرد: أنّ جواب الشرط مرفوع وجوبا؛ لوقوعه بعد فاء جزاء مقدرة، كقوله تعالى: {وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ} [المائدة: 95]؛ فيكون التقدير: (إن تصبروا وتتقوا فلا يَضُرُّكم كيدهم)، و حُذِفت الفاء جوازا؛ فأوجز الكلام وأوجد بين الجملتين كمال اتصال.[الأندلسي، ، 1420 هـ، 3/ 323، الشوكاني، 1414 هـ، 1/ 432].

3. رأي الزجاج، وينسب أيضا لسيبويه: الفعل مجزوم في جواب الشرط؛ إلّا أنه التقى مِثْلان في آخرِ الفعل ثانيهما ساكن للجزم (يضرُرْكم)؛ فجاز فيهما الفكُّ على لغة الحجاز؛ كقوله(يمسسكم) في بداية هذه الآية، أو الإدغامُ على لغة تميم؛ وعند الإدغام حُرك آخر حرف في الفعل بحركة الحرف الذي قبله(يضرُّكم)؛ فصارت حركةُ إتباع، وصار الجزم مقدرًا، ورفضه النحاس؛ لأنّه يشبه المرفوع كما أنّ الضم ثقيل؛ فيكون التقدير: (إن تصبروا وتتقوا لا يضرركم كيدهم)؛ فأدغم المتماثلان؛ كما قالوا: مُدّ في أمدد؛ وهذا الإدغام أنسب لتبشير المؤمنين؛ لأنه أخف على اللسان.[الزجاج،، 1988 م، 1/ 464، الفراء، 1435هـ، ص 36].

لقد عرض القرطبي للآراء الثلاثة دون ترجيح بينها؛ فربما أنّه يرى جواز الأوجه الثلاثة؛ ولكنّ الباحث يرى أنّ الأخذ برأي سيبويه هنا يوجّه القرآن على اللغة الضعيفة التي لم يجزها هو إلّا في ضرورة الشعر، والأخذ برأي المبرد والكوفيين يجيز حذف الفاء ولا دليل هنا على الحذف؛ فلا يصح أن يُستدلّ على حذف الفاء بالرفع؛ لأن الفاء سبب الرفع فإذا حُذفت ذهب سبب الرفع فوجب ردّها إلى الجزم؛ فضلا عن أنّ النحاة أجازوا حذف فاء الجزاء شذوذا للضرورة، ولا يصح توجيه القرآن على الشاذ والضرورة؛ ولهذا فالأرجح عند

الباحث هو رأي الزجاج.

ج) حذف جواب الشرط أو تأخيره:

(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمن، وتحمل معنى الشرط؛ ولهذا تحتاج إلى جواب، وقد اختلف النحاة في جواب (إذا)؛ فتوقف القرطبي مع هذا الخلاف عند تفسير قوله تعالى: {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ}[الانشقاق: 1، 2]؛ فذكر فيه خمسة آراء [1964 م، 270/19]؛ هي كالتالي:

1. رأي المفسرين: أنه (وأَذِنَتْ)، أو (وألقت) والواو مزيدة؛ هكذا نسبه الأنباري، ولكن القرطبي نسبه للفراء، ويرى الباحث أن القرطبي قد توهم في هذا؛ لأنّ الفراء نفسه نسبه للبصريين، وانتقدهم فيه؛ فقال: "وقد قال بعض من روى عن قَتَادَة من البصريين: (إِذَا السّماء انشقّت أذنت لربها وحقّت)، ولست أشتهى ذلك" [الفراء، 1/ 238]؛ فالكوفيون يرون أنّ الواو لا تقحم إلّا مع (حتى إذا، أو لمّا)؛ وليس معنى أنهم يقولون بوقوع الواو زائدة أن يُنسب إليهم ما لا يتفق مع شروطهم [الأنباري،، 1390هـ، 2/ 971]؛ فليس هم وحدهم من يرون زيادة الواو؛ فالأخفش أيضا يقول بوقوع الواو زائدة؛ فقد يكون هذا رأيه. [الأخفش، 1/ 132، 2/ 496].

2. رأي المبرد: أنّ الكلام فيه تقديمٌ وتأخير، ويرى الباحث أن القرطبي قد توهم في نسبة هذا الرأي للمبرد؛ لأنّ كتب المبرد لا تشتمل على هذا الرأي؛ كما أنّ مسألة تقديم الجواب على فعله والأداة مسألة قديمة، نُسبت للأخفش، وقد أيده في هذا بعض المحدثين؛ وعلى رأسهم أستاذنا الدكتور المخزومي، وحجته البعد عن التكلف والتحرر من جمود اللغة الذي انساق وراءه النحاة [الأخفش، 2/ 574، الجبالي، ، 1995م، ص 227]، إلّا أنّ النحاة قد ردّوا هذا التوجيه حتى لا يكون الكدح وقت انشقاق السماء؛ ولهذا أجاز الزجاج أن تكون (إذا) معمول لـ(ملاقيه)؛ فيكون قد قدّم المعمول على عامله؛ للتهويل والتشويق؛ وأجاز بعض المفسرين جعل (إذا) حرف جوابي؛ أي يحتاج لسؤال قبله؛ فكأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ جاءه من يسأل عن وقت ملاقاة الأعمال؛ فنزلت الآية. [ابن عادل، 1998م، 20/ 227].

3. ما ذكره بدون نسبة: أنّ الجواب: (فأمّا من أوتي كتابه)؛ ويرى الباحث أنّ هذا الرأي هو رأي المبرد؛ وعليه يكون المعنى: (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ، وحدث كذا وكذا فمن أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَهُوَ كَذَا وَمَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ فَهُوَ كَذَا)؛ فتكون جملة (يا أَيُّهَا الْإِنْسانُ إِنَّكَ كادِحٌ) اعتراضية. [المبرد، 1994م، 2/ 79]

4. رأي الكسائي، أنّه محذوفٌ؛ وتقديرُه عندهم على

الترتيب: (بُعِثْتُم، لاقى كلُّ إنسانٍ عمله)، والقرطبي لم يذكر أنّه رأي الزمخشري أيضًا، وقد جاء هذا الحذف بسبب علم المخاطب به لكثرة تردد معناه في القرآن؛ لأنه لا يجوز الحذف حتى يكون هناك دليل على المحذوف؛ ولكن هذا يتماشى مع كون الخطاب للمؤمنين، أما إذا كان الخطاب لغير المؤمنين فإنّ الحذف يكون للدلالة على توقع كُلِّ شَيْءٍ فَيُدْخل التَّهْوِيلِ لقلوبهم. [الفراء، 1/ 238، الزمخشري، 1998م، 4/ 725].

5. ما ذكره بدون نسبة: أنَّه (يا أيها الإنسان) على حَذْفِ الفاء، أو على حذف فعل قبلها تقديره: (يقال)، ويرى الباحث أنّ هذا الرأي هو رأي الأنباري؛ وعليه يكون المعنى: (إِذَا السَّماءُ انْشَقَّتْ وكان كذا وكذا فيا أيها الإنسان إنّك ملاق ربك، أو فيقال يا أيها الإنسان إنك ملاق ربك)؛ إلّا أنّ حذف فاء الجواب لا يجوز؛ لأنّ الجواب جملة إنشائية. [الأنباري، 1390هـ، 971/2].

لقد وافق القرطبي على ترجيح النحاس لقول المبرد بأن يكون الجواب (فأمّا من أوتي كتابه)، ويرى الباحث أنّ القول بحذف الجواب يجعل كل من يسمع النص يتوقع جوابا مناسبا؛ وهذا فيه اتساع للدلالة؛ ومن ثم فلا مانع أن يكون الجواب ظاهرا مع من يسمع النص فيختار جوابه من المسموع؛ وعليه تكون الأقوال الخمسة جائزة.

د) الخلاف في الجواب إذا توالى فعلي الشرط:

لقد توقف القرطبي مع خلاف النحاة في جواب الشرط إذا توالا شرطين عند تفسير قوله تعالى: {فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ} [البقرة: 38]؛ فذكر فيها رأيين كالتالي:

1. رأى البصريين: أن جواب الشرط المذكور هو للشرط الثاني؛ وجملة الشرط الثاني كاملة هي جواب الشرط الأول؛ فيكون المعنى: (فإما يأتينكم هدى فمن اتبعه فلا خوف عليهم)؛ فيكون قد نفى الخوف عمن جاءه الهدى ثم اتبعه. [الزجاج، 1988م، 1/ 118].

2. رأي الكوفيين: الجواب المذكور هو جواب لفعلي الشرط؛ أي أنّه جواب واحد للشرطين؛ فيكون المعنى: (فإما يأتينكم هدى فلا خوف عليكم فمن اتبع هداي فلا خوف عليهم)؛ فيكون قد نفى الخوف عن الذين جاءهم الهدى ومن اتبع الهدى؛ وهذا التعميم لا يجوز. [الفراء، 1/ 59، 130/3].

ويرى الباحث أنّ هناك رأيا ثالثا في المسألة؛ هو رأي أبي حيان، والقرطبي لم يذكره لأنّ أبا حيان متأخر عنه؛ فقد وجه أبو حيان الآية على أنّ جواب الشرط الأول محذوف، وعليه تكون (من) موصولة وليست للجزاء، وإنما في موضع المبتدأ،

وما بعدها خبر؛ فيكون المعنى: (فإما يأتينكم مني هدى فاتبعوه فالذين اتبعوا هداي فلا خوف عليهم)، وفيه حث لاتباع الهدى؛ ثم توضيح لأجر من اتبع الهدى بأنه لا خوف عليهم. [الأندلسي، 1420 هـ، 1/ 273]

وقد رجح القرطبي رأي البصريين، والباحث يتّفق معه في هذا الترجيح؛ لأنّ تأويل أبي حيان لا يصح لوجود فاء الجزاء، كما أنّ رأي الكوفيين لا يسعفه المعنى؛ ومن ثم فأصحها هو رأي البصريين.

المبحث الثالث: الأفعال الناسخة وما يعمل عملها:

لقد عرض القرطبي لهذا المبحث في موضعين مختلفين من تفسيره؛ وقد جعلهما الباحث مسألتين؛ هما:

أ) وقوع (كان) بمعنى المضارع:

تنقسم (كان) على خمسة أقسام: (الناقصة، التامة، الزائدة، المكتفية، التي تأتي بمعنى صار)؛ وعليه فقد عرض القرطبي لخلاف النحاة في نوع (كان) عند تفسير قوله تعالى: {قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا} [مريم: 29]؛ فذكر ثلاثة آراء [القرطبي، 1964 م، 102/11]، لكنّ الباحث وجد أنّ الخلاف فيها على خمسة آراء كالتالي:

1. يرى أبو عبيدة ومكي: أنها تامة بمعنى (حدث ووقع)، وفاعلها مضمر، وصبيا حال، والعامل فيها (نكلم أو كان)، (من) موصولة؛ فيكون التقدير: (كيف نكلمُ من وجد أو خلق بالأمس أو قريبا منه صبيًّا؟!)؛ فجاءت (كان) تامة للدلالة على الزمن الماضي المبهم؛ فيصلح للقريب والبعيد؛ وفي هذا تهكم من كلام مريم.[المثنى، 1381هـ، 2/ 7].

2. يرى المبرد وأبو عبيدة وابن يعيش أنها زائدة، وصبيا حال، وعاملها مضمر تقديره استقرّ، (من) موصولة أو موصوفة؛ يكون التقدير: (كَيفَ نُكَلِّم من هُوَ فِي المهد صَبيا)؛ فزيدت (كان) لِلدَّلَالَةِ عَلَى أنّ من حاله في المهد لا يتكلم؛ فيكون في هذا مبالغة في الإنكار وَتَعَجُّبٌ مِنِ اسْتِخْفَافِهَا بِهِمْ بالإشارة إلى هذا الصبي. [المبرد، 1994م، 4/ 117].

3. يرى الزجاج والأنباري: أنها ناقصة بمعنى المضارع وجاءت على صورة الماضي، (من) بمعنى الشرط؛ قياسا على قوله: {مَن كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ } [هود: 15]؛ وعليه فجواب الشرط هو الاستفهام المقدم؛ فيكون التقدير (كيف نكلم من صَار فِي المهد صَبيا؟!)، وفي هذا تضمين الفعل معنى فعل آخر؛ ليشمل المعنيين؛ وكأنّ الله ينقل

إنكارهم بلسان حالهم القائل: (هل كان هناك من تكلّم في المهد حتى نُكلم من صار أمامنا؟)، ورغم أنّ القرطبي نسب هذا الرأي للأنباري إلّا أنّ الباحث وجد أنه رأي جمهور الكوفيين. [الزجاج، 1988 م، 3/ 328، الأنباري، 1407 هـ، 1987 م، ص 61، 62].

4.يرى قطرب وأبو عليّ الفارسيّ أنها ناقصة بمعنى (صار)؛ قياسا على قوله: {وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى} [البقرة: 111]، بمعنى (صار)؛ يكون التقدير: (كيف نكلم من يزال في المهد صبيا؟!)؛ فدلت (كان) على اقتران الجملة بالماضي؛ دون انقطاع؛ لأنه حكاية حالٍ ماضيةٍ، إلّا أنه مردود بأنه لا اختصاص لعيسى في ذلك؛ لأن كل صبي كان في المهد؛ لأنّ الناقصة تدل على زمن الماضي؛ فلا يكون في هذا مُعْجِزةٌ لعيسى عليه السَّلام. [الفارسي، 1985م ، 2/ 875].

5. يرى الزمخشري وأبو حيان أنها ناقصة دائمة بمعنى يزال؛ قياسا على قوله: {وَكَانَ اللهُ غَفُوراً رَحِيمًا} [النساء، 96] فتحمل معنى الماضي والمستقبل، (من) موصولة، فيكون التقدير: (من يكن في المهد صبيا، فكيف نكلمه؟!)، فجاء الماضي بمعنى المستقبل في باب الجزاء؛ للدلالة على التعجب والإنكار. [الزمخشري، 1998م، 3/ 15، الأندلسي، 1420 هـ، 7/ 258].

لقد رجح القرطبي رأي الزجاج والكوفيين؛ بتضمين (كان) معنى المضارع؛ لكن الباحث يخالفه الرأي؛ فيرى أنّ الأرجح هو رأي أبي عبيدة والمبرد؛ لأنّ (كان) زيدت لغرض بلاغي هو تأكيد إنكار اليهود واستبعادهم أن يتكلم من في المهد؛ فجاءت معجزة عيسى عليه السلام بأنّه نطق في المهد.

ب) ما يقاس على الأفعال الناسخة:

يرى النحاة أنّ الأفعال الناسخة هي:(كان وأخواتها، كاد وأخواتها، ظن وأخواتها)، إلّا أنّ الفراء يقيس (مالِ، ما بالك، ما شأنك) على الأفعال الناسخة؛ وعليه فقد توقف القرطبي مع هذا الخلاف عند تفسير قوله تعالى: {فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا} [النساء: 88] فذكر خلاف النحاة في إعراب (فئتين) على رأيين [القرطبي، 1964 م، 5/ 307] هما:

1.مذهب جمهور النحاة: أنها حالٌ لازمةٌ وصاحبها هو الضمير في (لكم)، ومثلُه: {فَمَا لَهُمْ عَنِ التذكرة مُعْرِضِينَ} [المدثر: 49]؛ وعليه يكون العامل محذوف تقديره (استقرّ)؛ فيكون المعنى: (أي شيء يستقرّ لكم في حال انقسامكم في المنافقين فرقتين)؛ وعليه فالاستفهام إنكاري تعجبي لاختلاف المسلمين في أمر المنافقين، وبيان

بوجوب القطع بكفرهم. [الزجاج، 1988 م، 2/ 88].

2. مذهب الكوفيين: أنّ (مالِ) فعل ناقص يقاس على (كان، ظن)؛ ومن ثم تعرب (فئتين) حالا؛ لأنّ خبر (كان) والمفعول الثاني لـ(ظنّ) ينصب على الحالية، ومن ثم يجوز أن يأتي محلها اسم معرفة؛ مثل: (ما لك الشاتمَ)، وردّ عليه الزجاج بأنّ الحال لا تتعرَّف، وبأن (مال) ليست من الأفعال الناسخة. [الفراء، 1/280،163، 281].

ويرى الباحث أنّ القرطبي قد توهم فيما نسبه للكوفيين هنا؛ لسببين:

أ. أنّ ما نقله القرطبي هنا هو رأي الفراء وحده وليس عموم الكوفيين، وإنما انفرد به الفراء عن علماء مذهبه.

ب ـ أنّه لم يرجع لكتب الكوفيين، وإنما نقل عن النحاس والزجاج، وهما بصريان حاولا فهم وجهة نظر الفراء في إطار قواعد البصريين؛ فظنّا أنّ الفراء يجعل (مال) فعلا ناسخا، أو يقدّر بعدها فعلا ناسخا حُذِف مع الاسم وبقي الخبر؛ لكنّ الكوفيين يوافقون البصريين في عدم جواز حذف الناسخ واسمه إلّا بعد (إن، لو) الشرطيتين، أو (لدن) شذوذا؛ ولا يوجد شيء منها. [الأنباري، 1390هـ، 1/ 352].

والصحيح في هذه المسألة أنّ مذهب الكوفيين لا يختلف مع البصريين في إعراب (ما لكم) مبتدأ وخبر، (فئتين) حالا لمتعلق الجار والمجرور؛ إلّا أنّ الفراء يقيس (مالِ، ما بالك، ما شأنك) على (كان، ظن) في أنهما نواقص؛ فلابد لـ(كان) من خبر ولـ(ظنّ) من مفعول ثان؛ فينصبان على الحال وفق قواعدهم؛ وقياسًا عليهما فإنّ (فئتين) منصوبة على الحال؛ وعامل هذه الحال هو الفعل الناقص عند الفراء، أو الفعل المقدر بـ(استقر) عند جمهور الكوفيين والبصريين؛ وعليه فتأويل الآية عند الفراء: (أَيْ شَيْءٌ كَائِنٌ لَكُمْ فِي شَأْنِ الْمُنَافِقِينَ فاختلفتم فرقتين). [العكبري، 1406هـ،1986م، ص 295].

لقد عرض القرطبي للرأيين دون أن يصرح بترجيح أحدهما أو ينتقد أحدهما؛ مما يعني أنّه قد يرى جواز الأمرين؛ لكن الباحث يختلف معه فيرى أنّ رأي جمهور النحاة أرجح مما قاله الفراء؛ لأنّ (ما) اسم استفهام لا يعمل عمل (كان)؛ ورأي الفراء في هذا متناقض مع مذهبه؛ فلو فرضنا أنّ (مالِ) تشبه الأفعال الناسخة وأنّ خبرها يشبه الحال؛ فإنّ الكوفيين يجيزون تقدم الحال على عاملها إذا كان صاحبها مضمرا؛ مثل: راكبا جئت؛ وعليه فكان من المفترض جواز أن نقول في غير القرآن: (فئتين ما لكم في المنافقين)؛ وهذا لا يصح؛ لأنّ (ما) لها الصدارة؛ كما أنّ الفراء نفسه لم يجز تقدّم أخبار النواسخ المبدوءة بـ(ما) النافية؛ ومن ثم فإن قياس (مال) على النواسخ به تناقض واضح من الفراء. [ابن الأنباري، 2003م،

130/1، 203].

المبحث الرابع: التنازع وأحكامه:

لقد عرض القرطبي لرأي الكوفيين في التنازع في موضعين من تفسيره، ويرى الباحث أنّهما مسألة واحدة؛ هي:

أ)حكم تنازع فعلين في العمل:

المقصود بالتنازع عند النحاة هو تقدم فعلين على معمول واحد، بشرط أن يكون كل منهما طالبًا لهذا المعمول مع صحة المعنى، وقد اختلف النحاة في أولى الفعلين بالعمل في هذا المعمول؛ فقال الكوفيون العامل فيه هو الفعل الأول لكونه متقدما وقد طلب معمولا، ولأنّ إعمال الفعل الثاني سيؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، ويظهر ذلك في حالتي التثنية والجمع، وقال البصريون: العامل فيه هو الفعل الثاني لكونه أقرب إلى المعمول، ولأنّ إعمال الفعل الأول سيؤدي إلى الفصل بينه وبين فاعله بجملة؛ ولكل مذهب منهما أدلته المذكورة في كتب الخلاف [السابق، 1/ 71]، وقد عرض القرطبي لهذا الخلاف عند تفسير قوله تعالى: { قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا}[الأنعام:151]؛ فذكر في إعراب (عليكم) ثلاثة آراء؛ [القرطبي، 1964 م، 131/7] هي:

1. رأي البصريين: (عليكم) متعلق بـ(حرّم)؛ فيكون المعنى: (تعالوا أَتْلُ الَّذِي حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ)؛ وهذا فيه تخصيص لما حرمه الله على المخاطبين فقط دون غيرهم؛ وعليه يكون أمر الله لرسوله بدعوة المسلمين فقط ليتلو عليهم.[الأندلسي، 1420 هـ، 4/ 685].

2. رأي الكوفيين: (عليكم) متعلق بـ(أتلو)؛ فيكون المعنى: (تعالوا أَتْلُ عَلَيْكُمُ الَّذِي حَرَّمَ رَبُّكُمْ)؛ وهذا فيه إطلاق وتعميم على كل ما هو محرم، وعليه يكون أمر الله لرسوله بدعوة جميع الخلق ليتلو عليهم ما حُرِم في شريعة الإسلام. [الحلبي، 5/ 213، 10/ 433]

3. رأي ابن الأنباري: (عليكم) اسم فعل بمعنى (الزموا)؛ لأنه أسلوب إغراء؛ فيكون المعنى: (عليكم أن لا تشركوا بالله؛ أي الزموا عدم الشرك بالله)؛ فيكون فيه وقف على ما قبلها ثم البدء من عندها؛ لأنها صارت جملة جديدة منفصلة عما قبلها. [ابن الأنباري، 1980م، 458/2]

لقد رجح القرطبي رأي البصريين؛ فقال عنه هو الوجه، ويرى الباحث أنّ الخلاف في هذه المسألة قائم على القياس والتعليل؛ ولو أرجعه النحاة إلى الاستعمال العربي لقالوا

بجواز عمل الفعلين لا بأولوية عمل أحدهما؛ فما استدّلوا به من شواهد تدعم عمل الفعلين؛ وعليه يكون هناك فعل راجح في العمل وآخر مرجوح؛ وهذا الترجيح لابد أن يكون تابعا لرتبة المعمول من خلال قواعد النحو والبلاغة؛ فمثلا إذا قلنا: (ذكرت وذكرني زيد)؛ فإنّ الأرجح إعمال الفعل الثاني؛ لأنه يحتاج إلى فاعل ولا يمكن الاستغناء عنه، أما الفعل الأول فيحتاج إلى مفعول وهو ما يمكن الاستغناء عنه، أمّا إذا قلنا: (ذكرني وذكرت زيد)؛ فإنّ الأرجح إعمال الفعل الأول؛ لأنه يحتاج إلى فاعل ولا يمكن الاستغناء عنه، أما الفعل الثاني فيحتاج إلى مفعول وهو ما يمكن الاستغناء عنه بالحذف؛ أمّا إذا استوى معمولي الفعلين في الرتبة فيجوز إعمال أيهما شئت؛ فمثلا إذا قلنا: (قام وقعد أخوك) أو (قرأت وحفظت القرآن)؛ فإنه يستوي إعمال أي من الفعلين.

نتائج البحث وتوصياته:

لقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

1. توهم القرطبي في نسبة بعض الآراء لأصحابها؛ ومن هذا ما نسبه للفراء والمبرد في حذف جواب (إذا).

2. القرطبي قد ينقل ما انفرد به أحد الكوفيين عن باقي علماء المذهب، فينسبه للكوفيين عموما، وقد يفعل العكس أيضا؛ ومن هذا ما أثبته البحث في مسألة (وقوع (كان) بمعنى المضارع)، وفي مسألة (ما يعمل عمل الأفعال الناسخة).

3. بعض آراء الكوفيين لها دلالة أبلغ من دلالة آراء البصريين؛ كما في مسألة وقوع (كان) بمعنى المضارع.

4. القرطبي لم يرجع لكتب الكوفيين في بعض المواضع، وإنما نقل عن البصريين، ولا يجوز الحكم على أحد بكلام خصمه؛ ومن هذا ما أثبته البحث في مسألة (ما يعمل عمل الأفعال الناسخة).

5. كتب التفسير ذكرت مسائل خلافية لم تذكرها كتب الخلاف النحوي؛ ومن هذا رأي الفراء في قياس (ما لكم) على الأفعال الناسخة.

وعليه فالباحث يوصي بدراسة الخلاف النحوي في كتب التفسير لما فيه من إثراء للمسائل الخلافية، كما يوصي بتحقيق آراء الكوفيين المنسوبة لهم في كتب التفسير؛ لتوضيح مدى صحتها؛ للوقوف على قواعد المذهب الكوفي الصحيحة.

قائمة المصادر والمراجع:

1) القرآن الكريم.
2) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، البيان في غريب إعراب القرآن، ت: طه عبد الحميد طه، الهيئة العامة للكتاب، مصر، 1980م
3) ابن الأنباري, أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين, ت: محمد محيي الدين, المكتبة العصرية، ط1424هـ، 2003م،
4) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ت: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط4، 1401هـ
5) ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، ت: عادل عبد الموجود و علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
6) الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معانى القرآن، ت: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
7) السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، ت: أحمد حسن مهدلي و علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008م.
8) الألوسي، أبو الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
9) الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، إيضاح الوقف والابتداء، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1390هـ.
10) الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي، البحر المحيط في التفسير، ت: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ
11) الجبالي، حمدي محمود، الخلاف النحوي الكوفي، بحث لدرجة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 1995م.
12) الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ
13) الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن، شرح الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن

عمر، مؤسسة الصادق، تهران، 1978م.

14) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، ت: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، 1988م.

15) الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني والصفات، ت: على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1984م.

16) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، الكشاف عن حقائق التنزيل، ت: عادل عبد الموجود و علي معوض و فتحي أحمد حجازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998م.

17) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ت: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

18) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله، فتح القدير، دار الكلم الطيب، دمشق، 1414 هـ.

19) عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، 1972م.

20) العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ت: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، 1406هـ، 1986م.

21) العكبري، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، دار الجيل، بيروت، 1987م.

22) الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، المسائل البصريات، ت: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، 1985م.

23) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ت: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

24) القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن وما تتضمنه من السنة وآي الفرقان، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب، القاهرة، ط 2، 1964 م.

25) القيسي، مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ.

26) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس

الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1994م.

27) المثنى، أبو عبيدة معمر، مجاز القرآن، ت: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجى، القاهرة، 1381هـ

28) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421هـ